Publication	Al Youm 7
Date	December 19, 2016
Circulation	150,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH caves to drugmakers' demands -- local drugs prices up 15%, imported ones raised 20%
Page	04
Reporter	Danna Al Hadedy

الصحة ترضخ لمطالب شركات الأدوية

زيادة أسعار الأدوية المحلية بنسبة 15٪ والمستوردة من الخارج 20٪

كتبت - دانة الحديدى

تراجعت وزارة الصحة عن الشروط التى وضعتها مؤخرا لزيادة أسعار الدواء، واستجابت لمطالب شركات الأدوية برفع الأسعار الأدوية المصنعة محليا بنسبة تتراوح بين 10٪ إلى 15٪ للأدوية المصنعة محليا، ومن 15٪ إلى 20٪ للأدوية المستوردة من الخارج، مع الإبقاء على الحد الأدنى، وهو 5 أصناف دوائية لكل شركة، دون تغيير.

وأكدت مصادر مطلعة بغرفة صناعة الأدوية لـ«اليوم السابع»، أن إدارة التسعير بالإدارة المركزية للشؤون الصيدلية التابعة لوزارة الصحة، قد وافقت على تحريك الأسعار، مشيرا إلى أنه تم إبلاغ ممثلى شركات الأدوية بالموافقة على تلك التعديلات، التى تشمل وضع شرائح لتعديل الأسعار، بحيث يتم رفع أسعار المنتجات أقل من 30 جنيها بنسبة 50٪، والمنتجات التى تتراوح أسعارها من 30 إلى 50 جنيها بنسبة 35٪، فيما يتم رفع أسعار الأدوية الأغلى من 50 جنيها بنسبة 20٪.

وكانت غرفة صناعة الأدوية قد أعلنت فى اجتماعها الأخير مع ممثلى شركات الأدوية، رفضهم لمحتوى البريد الإلكترونى الذى أرسلته الوزارة للشركات الأربعاء الماضى، الذى طالبهم بإرسال قوائم الأدوية المراد تحريك أسعارها، لحد أدنى 5 منتجات لكل شركة، وحد أقصى 10٪ من المنتجات المصنعة محليا، و15٪ للمنتجات المستوردة، بزيادة قدرها 50٪ من الأسعار الحالية لتلك الأدوية، حيث رفضت الشركات الخطاب لمخالفته ما تم الاتفاق عليه خلال المفاوضات التى قامت بها الوزارة مؤخرا مع 22 شركة أدوية.

وأكد الدكتور هشام حجر، رئيس شعبة الدواء بغرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات، فى تصريحات خاصة لـ«اليوم السابع»، أنه من المهم تكرار تحريك أسعار الأدوية التى سيتم الاتفاق مع وزارة الصحة على رفع أسعارها كل 6 أشهر، وذلك حتى يتناسب سعرها مع معدل تحريك سعر العملة، مشيرا إلى أن تحريك أسعار الأدوية مرة واحدة فقط لن يمثل حلا نهائيا لأزمة الدواء، نظرا للارتفاع المستمر فى تكلفة الإنتاج، فى الوقت الذى طالبت فيه الشركات أيضا بأن يكون الحد الأدنى لتحريك أسعار الأدوية 10 أصناف بدلا من 5 لكل شركة.

وفيما يتعلق باقتراح وزارة الصحة بتقسيم الزيادة السعرية إلى 3 شرائح، أوضح حجر، أن الوزارة لديها وجهة نظر بعدم وضع نسبة زيادة موحدة لجميع الأدوية، إلا أن هذا الأمر لا يعد عمليا فى ظل ارتفاع تكلفة الإنتاج الأدوية. فيما أكدت مصادر بشركات الأدوية، أن الحد الأدنى الذى حددته الوزارة حتى الآن يعد مكسبا لشركات تصنيع الأدوية لدى الغير «التول»، نظرا لقلة عدد المنتجات التى تقوم بتصنيعها، وبالتالى يمثل رفع أسعار 5 منتجات لها مكسب جيد، والعكس صحيح بالنسبة للمصانع التى تصنع عددا كبيرا من المنتجات، وهو ما دفع الشركات للمطالبة بتحديد الحد الأدنى بـ10 أدوية لكل شركة.

وكانت وزارة الصحة قد عقدت منذ مطلع الشهر الجارى، مجموعة من اللقاءات مع 22 شركة الأدوية، للتفاوض حول تحريك أسعار نسبة محددة من منتجاتها، تصل إلى 10٪ من إجمالى المنتجات، ورفع تلك النسبة إلى 15٪ أو 20٪ لمنتجات بعض الشركات، على أن يزيد السعر بنسبة 50٪ من معدل تحرير سعر العملة، على أن تطبق تلك الزيادة كل 6 أشهر على مدار عامين، وذلك لإنهاء الأزمة التى يعانى منها قطاع صناعة الدواء فى الوقت الحالى، وهو الأمر الذى وافقت عليه شركات الأدوية المحلية بشكل مبدئى، فى الوقت الذى لم تبد فيه شركات الدواء الأجنبية موقفًا واضحًا من تلك المقترحات.